الانتفاضة تعمّق أزمة الاقتصاد الاسرائيلي

عبد العزيز الأعرج

بعد دخول الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الوطن المحتل عامها الثاني، وفشل الاجراءات القمعية الصهيونية، كافة، في ايقافها، او احتوائها، استطاعت هذه الانتفاضة المباركة ان تصيب العدو الصهيوني اصابات موجعة على جبهاته السياسية والعسكرية والاقتصادية كافة.

فعلى الصعيد الاقتصادي، تركزت محاولات العدو الصهيوني على السيطرة على المصادر الانتاجية الأساسية، الصناعية والزراعية، وربط اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة بعجلة اقتصاده، وبلعه، وهضمه، وتحويله من قطاع انتاجي الى قطاع استهلاكي، وتحويل شعب الأرض المحتلة الى ايدي عاملة رخيصة تدير عجلته الانتاجية.

ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، كان الشعب الفلسطيني مفتقراً للقاعدة الأساسية للانتاج، حيث القسم الأكبر لا يمتلك قاعدة انتاجية كافية، خاصة بالفلسطينيين سكان المخيمات الذين فقدوا أراضيهم الزراعية العام ١٩٤٨، وهُجّروا الى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد بلغت نسبة المعتمدين على الزراعة، العام ١٩٦٧، في الضفة الفلسطينية، ٣٤,٨ بالمئة من مجموع السكان؛ وفي قطاع غزة، فان نسبة العاملين في الزراعة لم تكن تتجاوز الـ ٣٦ بالمئة(١).

أمّا بالنسبة الى الصناعة، فقد كان القطاع الصناعي بسيطاً، يعتمد على صناعات تحويلية، او حرفية، مثل صناعة الاثاث، والاحذية، والأغذية، ومواد البناء.

ومنذ العام ١٩٦٧، أي بعد حرب حزيران (يونيو)، قام الكيان الصهيوني بتشويه البنية الاقتصادية في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة تحت تأثير سياسة الالحاق والضمّ الاقتصادي، ومصادرة الأراضي الزراعية، وتحويل المزارعين الفلسطينيين الى أيدي عاملة رخيصة، وغلق الأبواب كافّة امام المؤسسات الصناعية، ومحاصرة وابتلاع الانتاج الصناعي والزراعي، واستبدال البنية الاقتصادية لكل من الضفة والقطاع ببنية انتاجية تعتمد، أساساً، على السوق الاقتصادي الاسرائيلي ومتطلباته، وذلك من طريق تحويل الانتاج الزراعي الفلسطيني نحو الزراعات غير المنافسة للمنتوجات الزراعية الاسرائيلية، ودفع الصناعات الفلسطينية نحو المنتجات التحويلية، المرتبطة بصناعات اسرائيل؛ وكذلك دفع اليد العاملة الفلسطينية الى تغطية متطلبات العدو الصهيوني لليد العاملة الرخيصة.

وأدى ذلك كله الى تحويل عدد كبير من المزارعين الفلسطينيين الى عمّال اجراء، وانخفض عددهم من ٦٩ ألف عامل زراعي العام ١٩٦٧ الى ٢٢٦٠٠ عامل العام ١٩٨٣، وأدّى، بالتالي، الى انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع من ٤٢,٥ بالمئة العام ١٩٨٠ الى ٢٧,٣ بالمئة العام ١٩٨٥ من